14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

بالانتقال التدريجي نحو المستقبل تجاوزنا مخاطر الانحدار إلى أتون الماضي المظلم

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

الثلاثاء - 11 يونيو 2013م - العدد 15790

المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في ملابسات أحداث جهاز الأمن القومي

مؤتمر الحوار يواصل أعماله باستعراض تقرير فريق الحكم الرشيد

فريق الحكم الرشيد يقترح (30) نصاً للدستور القادم ضمن مخرجاته

لا حصانة في جرائم الفساد ولا لشاغلي وظائف السلطات العليا

لا ضرائب ولا جمارك ولا رسوم ولا جباية إلا بقانون

■ صنعاء / سبأ:

واصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعمال جلسته العامة الثانية أمس برئاسة محمد قحطان نيابة عن نائب رئيس مؤتمر الحوار عبدالوهاب الأنسي .

وجرى في مستهل الجلسة مناقشة وإقرار مشروع جدول أعمال الجلسة، في حين استعرض مقرر هيئة رئاسة المؤتمر الدكتور عبدالله لملس تقريراً عن الحضور والغياب للجلسة السابقة .

ثم فتح باب النقاش لآلية عمل الجلسة العامة حيث طرح الأعضاء جملة من الملاحظات ونقاط النظام .. ومقترحات بارجاء التصويت على مشاريع القرارات الواردة في التقارير المرفوعة من فرق العمل المنبثقة عن المؤتمر لتمكين الفرق من استيعاب الملاحظات المقدمة من ممثلي المكونات السياسية والمستقلة المشاركة في المؤتمر.

وبعد نقاش مستفيض أعلن رئيس الجلسة عن تداول رئاسة المؤتمر للمقترحات المقدمة من الأعضاء وأقرت إحالة الملاحظات التي يقدمها أعضاء المؤتمر حول مشاريع القرارات الواردة في تقارير فريق العمل، الى فرق العمل لاستيعابها ومن ثم إعادة تقديم تلك التقارير الى الجلسة العامة لطرحها للتصويت عليها وإقرارها.

وتخلل الجلسة وقفة احتجاجية لممثلي مكون انصار الله على ضحايا أحداث المواجهات المؤسفة التي وقعت ظهر يوم أمس الأول في محيط مبنى الأمن القومي بأمانة العاصمة، ومن ثم تلا عضو المكون الدكتور أحمد شرف الدين بيانا صادراً عن مكون أنصار الله أدان واستنكر تلك الأحداث التي وصفها بجريمة نكراء ومجزرة مروعة.. مبينا أن مجموعة من الشباب انطلقوا من ساحة التغيير في مسيرة سلمية باتجاه الأمن القومي مطالبين بحل الجهاز إلا انهم قوبلوا بإطلاق الرصاص عليهم ونتج عن ذلك استشهاد 10 أشخاص وسقوط أكثر من مائة جريح توفي أربعة منهم أمس بجانب اعتقال عدد كبير من المشاركين في المسيرة.

وتضمن البيان المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في ملابسات تلك الأحداث وإطلاق المعتقلين السابقين واللاحقين ومعالجة الجرحى واتخاذ موقف لضمان عدم تكرار مثل هذه الأحداث .

وعقب الوقوف دقيقة حداد لقراءة الفاتحة على أرواح الضحايا الذين سقطوا

خلال تلك الأحداث المؤسفة، أعلن رئيس الجلسة عن مطالبة مؤتمر الحوار الحكومة بسرعة تشكيل لجنة تحقيق محايدة ومستقلة يشارك في عضويتها أعضاء من مؤتمر الحوار للتحقيق في ملابسات الأحداث التي وقعت يوم أمس الأول في محيط مبنى الأمن القومي.

ثم استعرضت رئيس فريق الحكم الرشيد أفراح بادويلان ملخصا للتقرير النهائي للمرحلة الأولى لعمل الفريق .. موضحة أن مخرجات الفريق تتضمن 30 نصا مقترحا للدستور القادم في حين تم تأجيل البت في 70 نصا آخر الى جلسات عمل الفريق خلال الفترة القادمة .

وبينت في هذا الصدد أن فريق العمل أجل بعض القضايا ذات الصلة بمحاور سيادة القانون وأسس السياسة الخارجية و توازن السلطة والمسؤولية وكفاءة الإدارة العامة وذلك حتى تتضح الرؤية فيما يتعلق بالقضية الجنوبية ولكثرة المحاور التي يعمل عليها الفريق .

وقد تناول التقرير عرضا لخطة عمل الفريق خلال شهري (أبريل، مايو)، والأنشطة التي قام بها الفريق ومنها الزيارات الميدانية والمشاركة المجتمعية، وجلسات الاستماع لأمناء عموم الأحزاب المشاركة بالحوار، وكذا الاستماع لعدد من الخبراء الدوليين والمحليين في المواضيع ذات الصلة بعمل الفريق.

كما استعرض التقرير أهداف الفريق العامة والتفصيلية، والتي عمل على تحقيقها من خلال ثلاث مجموعات منبثقة عن الفريق تضم مجموعة محاربة الفساد المعنية بمحوري محاربة ظاهرة الفساد وتطبيق المساءلة والمحاسبة والشفافية، ومجموعة العدل والمساواة التي تضم محورين هما تحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، إلى جانب مجموعة دور الأحزاب التي تُعنى بدور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وتوسيع المشاركة المجتمعية.

وتضمن التقرير مشاريع القرارات التي توافق عليها الفريق، مع مراعاة مخرجات الحوار في بناء الدولة والقضية الجنوبية، وتشمل النص في الدستور على أن لا حصانة في جرائم الفساد مطلقا، والنص في الدستور على استقلالية وشفافية الهيئات الرقابية وإلزامها بنشر تقاريرها، وكذا النص في الدستور على تجريم المخالفات في المناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية ووضع الضوابط والعقوبات الرادعة.

كما تضمنت مشاريع القرارات أن تتضمن نصوص الدستور القادم تجريم التهريب بكافة أشكاله، و أن لا حصانة لشاغلي وظائف السلطات العليا وإخضاع الجميع للمساءلة والمحاسبة، إلى جانب اعتماد مبادئ الحكم الرشيد في كافة مرافق الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

وحددت مشاريع القرارات، أن تتضمن النصوص في الدستور أيضا، أن لا ضرائب ولا جمارك ولا رسوم ولا جباية إلا بقانون، وإلزام شركات النفط والغاز وكافة الشركات الاستثمارية بمعالجة كل الآثار الضارة للبيئة والإنسان التي تخلفها تلك الشركات وتجريم أي مخالفات، ووجوب تطبيق مبدأ الشفافية الدولية في مجالات الصناعات الاستخراجية، وكذا أن يمنع دفن أي نفايات مشعة أو كيميائية أو نووية داخل البلاد، إلى جانب تكافؤ الفرص وتقسيم المناصب العليا في الدولة بين الشمال والجنوب مناصفة في حال بقاء الدولة الواحدة .

وأكدت مشاريع القرارات ضرورة أن تلتزم الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بقواعد الديمقراطية الداخلية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد داخل وخارج الحزب والمنظمة، وأن تكون للأحزاب السياسية هيئة مستقلة ينتخب أعضاؤها من شخصيات نزيهة غير حزبية تقوم بتسجيل الأحزاب وتقييم أدائها، وتكون لمنظمات المجتمع المدني هيئة مستقلة ينتخب أعضاؤها من شخصيات نزيهة غير حزبية وتقوم بتسجيل منظمات المجتمع المدني وتقييم أدائها .

وتضمنت أيضا، أن تدعم الحكومة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مالياً في إطار الموازنة العامة ويحظر على الأحزاب والتنظيمات السياسية استلام أي تمويل خارجي كما يحظر على منظمات المجتمع المدني استلام أي تمويل خارجي غير ذي غرض تنموي، وتجريم استغلال المال العام والإعلام العام وأجهزة الدولة المدنية والعسكرية لصالح حزب أو فئة بعينها ويحظر على الحزب أو الائتلاف الحاكم تقاسم الوظيفة العامة في ما دون المناصب السياسية العليا، وأن يكفل الدستور حق المواطنين في تنظيم أنفسهم في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بما يعزز الإرادة الشعبية، كما يكفل الدستور للمواطنين حق الحصول على المعلومات بشفافية تامة.

وجاء في مشاريع القرارات، أن يضمن القانون وجود الأبعاد الثقافية والتربوية لمبادئ الحكم الرشيد، والنص في باب التعريفات و المفاهيم بأن يعرف لفظ «المواطن» بأنه يمثل كل مواطن يمني (ذكراً أو أنثى)، وأن يتم تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30 %، وتمثيل الشباب بنسبة لا تقل 20 % في سلطات الدولة الثلاث.

وأكد فريق عمل الحكم الرشيد في المخرجات الواردة في تقريره أنه لابد من وضع سياسة وطنية تعكس صورة إيجابية للمرأة والشباب تعمل على إشاعة ثقافة خالية من التمييز ضدهما، وأن تضمن الدولة إلزامية ومجانية التعليم الأساسي ومجانية التعليم الثانوي والجامعي والفني-التقني، وأن تتخذ الإجراءات المحققة لذلك، وتلتزم الدولة بمجانية الصحة وتعزيز وتفعيل الإطار التشريعي والتنفيذي لخدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة الإنجابية.

وتضمنت مشاريع القرارات مقترحا بنص دستوري يجرم أية سلطة تقوم بالالتفاف على الدستور والقوانين أو تعطيل أحكامهما، وآخر يؤكد على الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ويمنع تغول أي سلطة على أخرى، وكذا نص دستوري يحرم و يجرم الجمع بين السلطة و التجارة.

وأكدت مشاريع النصوص الدستورية على فصل العمل الحزبي عن العمل المدني، وتحييد الوظيفة العامة وتحريم احتكارها أو استغلالها، فضلا عن التأكيد على استقلالية ووحدة القضاء، بحيث يكون القضاء هو المختص الوحيد للفصل في المنازعات أيا كانت، إلى جانب النص على أن تولى مناصب المحكمة العليا ومجلس القضاء بالانتخاب المباشر من قبل الجمعية العمومية المكونة من جميع القضاة بمختلف درجاتهم، وفقا لنظام انتخابي خاص.

وشمل تقرير فريق عمل الحكم توضيحاً دستورياً يقضي بأن مبادئ الحكم الرشيد تشمل المساءلة، الشفافية، الاستجابة، المساواة والعدالة، الكفاءة والفعالية، سيادة القانون، توسيع المشاركة وبناء التوافق الداخلي.

وسيتم الاستماع الى ملاحظات ممثلي المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار على ماجاء في التقرير في جلسة اليوم الثلاثاء باذن الله تعالى .

(160) باحثاً وباحثة يشاركون في المؤتمر الأكاديمي بصنعاء

■ صنعاء / خديجة الكاف :

نظم مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة الملكة أروى أمس المؤتمر الأكاديمي المساند لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي دشن أعماله في 15 من شهر مايو الماضي في العاصمة صنعاء بمشاركة أكثر من 160 باحثاً وباحثة يمثلون الجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني والشرائح الاجتماعية المختلفة التي يهمها تحقيق أمنية الشباب وتطلعات الامة في بناء يمن جديد يقوم على مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد وتطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع .

يهدف المؤتمر الأكاديمي الى تقديم المساندة والدعم لكافة الفرق المشاركة بمؤتمر الحوار الوطني الشامل وذلك من خلال الأبحاث العلمية والرؤى الوطنية التي يدرسها نخبة من الأكاديميين المتميزين في التخصصات المختلفة ومن الجامعات والمراكز البحثية في طرح القضايا الوطنية برؤيا علمية محايدة واستعراض ما تم انجازه و يعتمد خطة علمية للمرحلة المقبلة.

وأشادت الدكتورة وهيبة فارع رئيس المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني بجهود الباحثين من الأكاديميين والمتخصصين على ما أنجزوه في الفترة الماضية .. مشيرة الى أهمية ان تكون الأبحاث على درجة عالية من المسئولية والواقعية .. مؤكدة ان جامعة الملكة أروى المتبنية للمؤتمر ستسخر كل إمكاناتها المتاحة لمساندة الباحثين لانجاز ما عليهم من مهام للخروج برؤية علمية للقضايا والموضوعات التي تتدارسها فرق العمل الرئيسية المتمثلة في الفريق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني .. وحثت الجميع على سرعة انجاز ما تبقى من الرؤى الأولية لبعض المحاور التي لم يتم استكمالها حتى الآن .

من جهته أكد الاخ احمد العزعزي المسئول التنظيمي للمؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني الشامل أن جميع الفرق المتخصصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية تعكف على مدار الساعة لانجاز الرؤيا الأولية للقضايا الوطنية

جاء ذلك عقب اجتماع الهيئة التنسيقية العليا للمؤتمر الأكاديمي وهيئته الاستشارية برئاسة الدكتورة وهيبة فارع رئيس المؤتمر وحضور الأختين وفاء عبدالفتاح اسماعيل وأمل الباشا وعدد من رؤساء الفرق ومقرريها والمسؤولين عن المحاور التي يتدارسها المؤتمر حيث أوضح الأستاذ العزعزي ان المؤتمر الأكاديمي الذي يواصل أعماله على كافة الاصعدة قد اقر خطته القادمة بعد الاطلاع على ما تم انجازه للفترة الماضية لافتاً إلى ان النزول الميداني للجامعات ومراكز الأبحاث سوف يبدأ الأسبوع القادم لإثراء الرؤى والأفكار التي يتوصل اليها الباحثون مع ذوي الاختصاص في الجامعات والمراكز البحثية بالمحافظات وذلك بعد ان يتم عرض الرؤيا الاولية على الهيئة التنسيقية العليا للمؤتمر غداً الأربعاء.

وأشار الاخ احمد العزعزي الى ان ما يزيد على 160 باحثاً وباحثة يقومون بأعداد الصيغة الأولية للرؤى العلمية لمؤتمر الحوار الوطني حول أهم القضايا الوطنية في الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتوزع محاورها وفقاً للموضوعات المطروحة على جدول أعمال مؤتمر الحوار الشامل بهدف تقديم رؤية علمية ومحايدة ومستقلة تمثل الإحساس بالمسؤولية والشعور الوطني في انجاز ما يتطلع إليه شبابنا الذين قدموا أنموذجاً رائعاً في ثورتهم السلمية التي بدأت ثمارها تظهر من خلال مؤتمر الحوار الوطني لبناء يمن جديد متطور ومزدهر .

وأشار الاخ العزعزي الى ان الاجتماع الذي عقد بالأمس قد ناقش كافة القضايا الفنية والتنظيمية ذات الصلة بأداء الفرق ومجموعات العمل المتخصصة التي تتدارس القضايا الوطنية بجهود طوعية وبروح المسؤولية الوطنية العالية تتجسد فيها الإرادة الشجاعة والإخلاص المتميز والتفاني الذي ليس له حدود تجسيداً لمبدأ الشراكة المجتمعية في الخروج بنتائج علمية مرضية تسهم في بناء اليمن المنشود.

وفي ختام حديثه لفت الى التنسيق والتعاون الجاري مع مؤتمر الحوار الوطني في تبادل الأفكار والأطروحات لما يخدم الخروج بنتائج مرضية من المؤتمر الأكاديمي وتأخذ بعين الاعتبار في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل على اعتبار ان شريحة الأكاديميين والباحثين يمثلون نخبة المجتمع وهم من تقع عليهم المسؤولية العلمية والاخلاقيه في تنوير شباب الامة بما يجب ان يأخذ به في حركة التغيير المتسارعة بهدف النمو الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بحياة الشعب على كافة المسارات ويحقق له طموحاته في البناء والتنمية والوصول الى بر الأمان من المرحلة الانتقالية الراهنة .

الغرفة التجارية بالأمانة تحتضن مؤتمر القطاع الخاص حول الشراكة مع الحكومة

■ صنعاء / فيصل الحزمي:

احتضنت الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أمس الاثنين فعاليات مؤتمر القطاع الخاص حول الشراكة مع الحكومة .

وفي افتتاح المؤتمر أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب فشل خطط الخصخصة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة خلال العقدين الماضيين ، وقال ان على الحكومة أن تلتفت إلى منظومة شراكة موائمة ومؤهلة مع القطاع الخاص قائمة على منظومة من القوانين والسياسات الناجحة والمنصفة ، بعيدة عن الاحتكار والانتهازية.

وأضاف الوزير بن طالب أن القطاع الخاص اليمني هو اليوم من يقود دفة مسيرة التنمية وأن على الحكومة أن تهيئ له الظروف ليواكب كل ما يحتاجه المجتمع من خدمات كالكهرباء والمستشفيات والتعليم وغيرها داعياً في الوقت ذاته القطاع الخاص الى الشراكة مع الحكومة وزيادة استثماراته خصوصاً في قطاع الكهرباء والطاقة لتعويض الفاقد الذي تتعرض له منظومة الكهرباء الوطنية بمناطق عدة من اليمن وعلى وجه الخصوص في المناطق الحارة.

بدوره قال رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسين الكبوس إن شراكة القطاع الخاص مع الحكومة سيترتب عليها إيجاد فرص عمل للعديد من العاطلين وفتح مجالات تجارية كثيرة أمام القطاع الخاص لتنويع أنشطته وتكامل جهوده وخبراته.

وأوضح الكبوس معاناة القطاع الخاص من التهميش والاقصاء الذي كان له الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني ، مشدداً على ضرورة تعزيز البنية التحتية للاقتصاد اليمني وتحسين البيئة الاستثمارية ومنها إعادة الخدمات العامة كالكهرباء واستكمال البناء التشريعي والمؤسسي للقطاعات الاستثمارية الحيوية في بلادنا لتحقيق التنمية الشاملة والحد من البطالة .

وقال: لقد عانى القطاع الخاص سابقا من عدم وجود شراكة حقيقية مع تهميش كان له الأثر السيئ على الاقتصاد الوطني، مضيفا: ان اقتصاديات الدول لا تبنى إلا بالشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والعام ولا يمكن لأي تنمية اقتصادية أن تتم إلا بها والتجارب الاقتصادية العالمية تثبت ذلك.

وعبر الكبوس عن تطلعه بثقة كاملة إلى ان الحكومة الجديدة ستولي القطاع الخاص الاهتمام الحقيقي سعيا لتحقيق الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والعام ومنظمات المجتمع المدني بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

من جانبه قال مصطفى نصر رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ان الحديث عن غياب رؤية القطاع الخاص الموحدة لطبيعة الشراكة مع الحكومة يعد احدى المثالب التي يفترض على القطاع الخاص تجاوزها ، آملا أن يخرج المؤتمر من خلال نقاشاته برؤى حقيقية تكون معبرة عن التطلعات والآمال الخاصة بتحقيق الشراكة.

وتم خلال مؤتمر القطاع الخاص حول الشراكة مع الحكومة عرض رؤية القطاع الخاص التي أعدها الدكتور جمال درهم.

اليوم .. ريمة تشهد حفلاً فنياً وخطابياً احتفاء بعيد الوحدة

■ ريمة / خالد الجماعي:

تشهد محافظة ريمة اليوم بالقاعة الكبرى بالمجمع الحكومي بمركز عاصمة المحافظة الجبين حفلا خطابيا وفنيا بمناسبة العيد الوطني الـ23 للجمهورية اليمنية ستحضره قيادة السلطة المحلية بالمحافظة ومختلف الفعاليات السياسية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والوجهاء والأعيان وجمع غفير من المواطنين .

وفي تصريح خاص لصحيفة (14 أكتوبر) أوضح مدير عام مكتب الثقافة بالمحافظة الأخ/ مهدي الحيدري ان الفعاليات الثقافية والفنية التي أعدها المكتب تشمل إقامة الحفل الفني والخطابي الذي يتضمن اوبريتا بعنوان (ترانيم الشروق) يحتوي على تسع وصلات من التراث الريمي الخاص ويتناول ثلاثة مواضيع في الجانب الزراعي والتراث الصوفي ومن الأعراس التراثية الريمية وكذا مشاركة فرق شعبية برقصات من الموروث الشعبي ومسرحية درامية وفلكورية وغنائية بعنوان هجنة وريمة تقدمها الفرق الفنية للفنون والرقص والفرق الفنية الشعبية التابعة لمكتب الثقافة بمحافظة ريمة وقصائد شعرية تعبر عن ايماننا بان الوحدة اليمنية منجز تاريخي وفعل عظيم وانطلاقة حضارية مشرقة في جبين التاريخ اليمني.

وقال الحيدري ان أبناء محافظة ريمة فخورون بهذه المناسبة الغالية على قلوبهم التي تحقق تحت ظلها لليمن عامة وريمة خاصة جملة من الانجازات في جميع المجالات الخدمية والتنموية وأهمها إعلان ريمة محافظة في 2004م والذي يعتبر اهم منجز تاريخي لأبنائها الذين قدموا أرواحهم ودماءهم فداء لوطن الثاني والعشرين من مايو العظيم.